

مأخذ الفيروزآبادي على الصّاحب بن عبّاد في معجم القاموس المحيط

Al-Fayruzabadi's objections to Al-Sahib Ibn Abbad in the Al-Qamus Al-Muhit dictionary

د. حسين عمر دراوشة*

باحث في علوم اللغة العربية ومعارفها- فلسطين

البريد الإلكتروني: husseindrawchah@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/15

تاريخ المراجعة: 2026/04/13

تاريخ الإيداع: 2026/03/03

ملخص:

يدرس البحث مأخذ الفيروزآبادي على الصّاحب بن عبّاد في معجم القاموس المحيط، وذلك من خلال الحديث عن حياة الصّاحب بن عبّاد والفيروزآبادي، ومن ثم توثيق مسائل المأخذ وتصنيفها وفق ما تتضمنه من قضايا لغوية ومعجمية، وتحليلها ومناقشتها، والكشف عن منهج الفيروزآبادي في مسائل المأخذ والنقد الذي وجهه لابن عبّاد، وتوضيح كل ما سبق بالمنهج الوصفي التحليلي، ثم خاتمة البحث وفيها النتائج والتوصيات، وفهرس المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: (مأخذ، الفيروزآبادي، ابن عبّاد، التّصحيح، التّعريف الدلالي، منهج).

Abstract:

The research studies Al-Fayruzabadi's criticisms of Al-Sahib Ibn Abbad in the Al-Qamus Al-Muhit dictionary, by discussing the lives of Al-Sahib Ibn Abbad and Al-Fayruzabadi, then documenting the issues of criticism and classifying them according to the linguistic and lexicographical issues they contain, analyzing and discussing them, revealing Al-Fayruzabadi's approach to the issues of criticism and the criticism he directed at Ibn Abbad, clarifying all of the above with the descriptive analytical approach, then the conclusion of the research, which includes the results and recommendations, and an index of sources and references.

Key words: (Criticisms, Al-Fayruzabadi, Ibn Abbad, textual corruption, semantic definition, methodology).

د. حسين عمر دراوشة*

تقديم:

تزخر الصناعة المعجمية بإبداعات لغوية تعبر عن روح الممارسة العلمية الفذة وتطبيقاتها في الفكر اللغوي القويم عند أرباب اللغة والمعجميين، وبرزت سمة التسلسل والتتابعية في الإنتاج المعجمي العربي وتوثيق المادة اللغوية العربية من خلال أوعية معرفية مختلفة، فتأثر المتأخر بالمتقدم ونقّحوا اللغة العربية وهذبوها وصوّبوا انحرافاتهما بمعايير واضحة الأهداف والمرامي، تصون القوام اللغوي وتؤكد على عامل العروبة ورفع كفاءة المثاقفة ومعطياتها وتمثلاتها في الصناعة العربية المعجمية عبر مختلف العصور.

ويصادفنا في هذا المضمّن صنيع الفيروزآبادي من أعلام القرن التاسع الهجري، الذي برع في صناعة القاموس المحيط ذلك السفر المعجمي العظيم، الذي يعدّ أول من استخدم كلمة "القاموس"، وكانت له تنقلاته ومعايشاته في البلدان العربية والإسلامية؛ لذا كان يمتلك ثقافة لغوية رصينة أظهرت النقد اللغوي بوضوح في معجمه، وعند قراءة القاموس المحيط وُجدَ أنه يُكثر من الاعتراض على الصّاحب بن عبّاد من أعلام القرن الرابع الهجري، والذي ألف معجم "المحيط في اللغة"، ومن هنا برزت فكرة البحث ومحاوره.

مشكلة البحث: ما مأخذ الفيروزآبادي على ابن عبّاد في معجم القاموس المحيط؟

أهداف البحث: عرض مأخذ الفيروزآبادي على ابن عبّاد في معجم القاموس المحيط وتحليلها ومناقشتها، وتصنيف مسائل الاعتراض ومعالجتها وتوضيحها، وبيان منهج الفيروزآبادي في الاعتراض والنقد الموجه لابن عبّاد.

أهمية البحث: استجلاء معالم اعتراضات الفيروزآبادي على ابن عبّاد وجهوده في النقد اللغوي، وتصنيف مسائل المأخذ والكشف عن قيمتها اللغوية في الصناعة المعجمية، وتزويد المكتبة العربية بدراسة جادة ليفيد منها الباحثون والدّارسون والجهات ذات العلاقة، والتأكيد على القيمة المعيارية في عوامل التّوسع والتّمنية اللّغوية التي برع فيها اللّغويون والمعجميون العرب.

منهج البحث: اتّبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتقصي مسائل الاعتراض من معجم القاموس المحيط، ثم ذكر مضمون المسألة وحصر مأخذ الفيروزآبادي وتوثيقها، مع عرضه على من معجم ابن عبّاد، وإن كان هناك اختلافاً بزيادة أو نقصان نوضحه في متن التحليلات والمناقشات والتوجيهات مع الاستناد إلى المصادر والمراجع ذات الصلة؛ لمعالجة كل محاور البحث وأفكاره وأدبياته.

محاور البحث:

- أولاً: حياة الصّاحب بن عبّاد والفيروزآبادي.
 - ثانياً: مأخذ الفيروزآبادي على الصّاحب بن عبّاد في معجم القاموس المحيط.
 - ثالثاً: منهج الفيروزآبادي في مأخذه على ابن عبّاد.
- ثم خاتمة البحث، وفيها التّنتائج والتّوصيات، وتليها فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الثاني:

مأخذ الفيروزآبادي على الصّاحب بن عبّاد في معجم القاموس المحيط.

تنوعت مسائل مأخذ الفيروزآبادي على الصّاحب بن عبّاد في معجم القاموس المحيط، والتي تتمثل في

المطالب الآتية:

المطلب الأول: مسائل في التصحيف والتحريف.

تنوعت تعريفات العلماء للتصحيف والتحريف، فمنهم من لم يفرق بينهما، وأقروا بوجود التّرادف بينهما⁽¹⁾، ومنهم من فرّق بينهما نحو صنيع السيوطي في مزهره الذي عقد فيه فصلاً عن التصحيف والتحريف⁽²⁾، بينما ساوى أبو هلال العسكري بينهما في قوله: "شرحت في كتابي هذه الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخطأ، فيقع فيها التصحيف ويدخلها التحريف"⁽³⁾، بينما فرّق بينهما في قوله: "إن الصحفي الذي يروي الخطأ عند قراءة الصحف بأشباه الحروف، وقال غيره: أصل هذا أن قوماً كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف، من غيره أن يلقوا فيه العلماء فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيُقال عنده: قد صحفوا؛ أي رددوه عن الصحف، وهم مصحفون والمصدر التصحيف"⁽⁴⁾، ويعرف التصحيف بأنه: "تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط كالذي تراه في كلمات؛ مثل: نمث ونمت، ولعلّ ولعلة، والعدل والعتب، والعيب والعتب، وعباس وعياش، وحمزة وجمرة"⁽⁵⁾، بينما التحريف لغة: تغيير الكلم عن مواضعه⁽⁶⁾، ويعرّف اصطلاحاً بأنه: العدول بالشيء عن جهته قد يكون بالزيادة في الكلام، أو النقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه⁽⁷⁾، يتّضح مما سبق أن التصحيف وثيق الصلة بالتحريف، وكلاهما "مظهران للخطأ في قراءة الخط المكتوب أو اللفظ المسموع"⁽⁸⁾، وقد اهتم المعجميون بضبط اللغة وتصويباتها والتركيز على معاييرها وأقيستها؛ لذلك برع المعجميون العرب في متابعة المادة اللغوية؛ بما يعزز مبادئ السّلامة وعوامل التنمية اللغوية، ومن هذا الباب اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في مسائل ورد فيها التصحيف والتحريف، يمكن توثيقها وتحليلها وتوضيحها وفق الآتي:

المسألة الأولى:

قال الفيروزآبادي: "الْجَمْعُ: الْحِجَارَةُ الْمَجْمُوعَةُ، أَوْ هُوَ تَصْحِيفٌ مِنْ ابْنِ عَبَّادٍ"⁽⁹⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في تصحيفه لكلمة (الجمعد)، لكن أكّد ما ذهب إليه ابن عبّاد كل من الخليل بن أحمد الفراهيدي وكراع النمل والأزهري والصاغانى⁽¹⁰⁾، بينما أورد الجوهري في صحاحه في مادة الجذر اللغوي (جمعر): جَمَعَرَ الحمار، إذا جَمَعَ نفسه ليكدم⁽¹¹⁾، فلم يورد الجوهري لفظة الجمعد لقد أهملها، ووثقها ابن القطاع في أفعاله⁽¹²⁾، وجمع الصاغانى بين لفظ الجمعد والجمعرة، فقال عن الجمعرة: الحجارة المجموعة⁽¹³⁾، وقال الجَمْعُ: الْحِجَارَةُ الْمَجْمُوعَةُ⁽¹⁴⁾.

لقد خلط الصاغانى بين اللفظين ولم يفرّق بينهما، لقد تنبه ابن منظور للفرق الدلالي بشكل صحيح في لسانه، فأورد قائلاً: وَيُقَالُ لِلْحِجَارَةِ الْمَجْمُوعَةِ: جَمْعَرٌ⁽¹⁵⁾، وقال عن الْجَمْعِ: حِجَارَةٌ مَجْمُوعَةٌ؛ عَنْ كُرَاعٍ، وَالصَّحِيجُ الْجَمْعَرَةُ⁽¹⁶⁾، فوثق ابن منظور اللفظ بالراء وليس الدال، وأكد لفظة الجمعر ودلالاتها الرّبيدي في تاجه⁽¹⁷⁾، وأحمد رضا العاملي⁽¹⁸⁾، فقال الرّبيدي عن لفظة (الْجَمْعُ)، أهمله الجوهري، وفي التكملة: هي

(الحجّارةُ المُجمّوعةُ) ، عَنْ كُرَاعٍ ، (أَوْ هُوَ تَصْحِيفٌ مِنْ ابْنِ عَبَّادٍ) صَاحِبِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ ، وَالصَّحِيحِ الْجَمْعَةِ ،⁽¹⁹⁾ بالراء .

يتّضح مما سبق أن ما طرحه الفيروزآبادي منقول عن ابن منظور في لسانه ، وجمع الصاغانى لفظة الجمع والجمعة كل لفظ تحت جذر مادته اللغوية؛ مما يشير إلى الترادف الحاصل بين اللفظيتين بوصفهما يؤديان نفس المعنى المتصل بالحجارة المجموعة ، ومن منى آخر حدث التصحيف فيما ذكره ابن عبّاد؛ لتشابه حرف الدال مع الراء في الرسم الكتابي ، فتتغير الهيئة التي عليها الكلمة ويؤثر ذلك في الدلالة اللغوية وتطوراتها؛ لذا يرى الإمام السخاوي أن التصحيف يؤدي إلى " تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها"⁽²⁰⁾ ، فيعدّ التصحيف من تشوهات الضبط وعلم الرواية والدراية في لغتنا العربية ، ويؤثر في توجيه المضامين والدلالات ، وربما يتعلق الأمر بالطمس الحاصل عند نسخ مخطوطات اللغة والمعاجم في تاريخ اللغة العربية وتداول هذه المصادر عبد التاريخ والزمن.

المسألة الثانية:

قال الفيروزآبادي: " قولُ ابنِ عَبَّادٍ: اُنْتُشَتِ الشَّجَرَةُ: طَالَتْ ، تَصْحِيفٌ. صَوَابُهُ: اُنْتُشَتَ ، كَأَكْرَمْتَ ، وَذَكَرَ فِي ن ت ش "⁽²¹⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في تصحيفه لضبط كلمة انتشت بالشين المشددة التي على وزن أَفْعَلْتُ ، بينما الصواب أَفْعَلْتُ بهمزة القطع على وزن أكرمْتَ ؛ أي أَفْعَلْتُ ؛ فضبط التصويب قياساً على المثال ، ونقل الفيروزآبادي اعتراضه عن الصاغانى ، الذي يقول: اُنْتُشَتِ الشَّجَرَةُ ، وهو أن تطول حتى تستمكن منها الظباء والبهائم ، هكذا ذكره في المحيط في هذا التركيب ، والصواب اُنْتُشَتَ ، على " أَفْعَلْتُ "⁽²²⁾ ، يلاحظ مما سبق أن الفيروزآبادي اعتمد في اعتراضه على ما صرح به الصاغانى ، ونقل ما رده شارح القاموس العلامة الزبيدي في تاجه⁽²³⁾ ، ويرجع التصحيف إلى تغير هيئة اللفظة وضابط ذلك قياس وزنها على أَفْعَلْتُ .

المسألة الثالثة:

قال الفيروزآبادي: " الإِسْكَافُ: كُلُّ صَانِعٍ سِوَى الْخَقَافِ فَإِنَّهُ الْأُسْكَافُ ، أَوِ الْإِسْكَافُ: النَّجَّارُ ، وَكُلُّ صَانِعٍ بِحَدِيدَةٍ ، وَحُمْرَةُ الْخَمْرِ ، أَوْ هَذِهِ مِنْ تَصْحِيفِ ابْنِ عَبَّادٍ ، وَصَوَابُهُ بِالْبَاءِ "⁽²⁴⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في تصحيفه لكلمة (الإسكاف) بذكرها بالفاء ، وأكد أن الصواب (الإسكاب) بالباء ، ولكن الفيروزآبادي فاته أن يذكر قول الشاعر ابن مقبل الذي فسره ابن عبّاد في معجمه المحيط الذي يقول فيه: وَالْإِسْكَافُ: مَصْدَرُهُ السَّكَافَةُ ، وَلَا فِعْلَ لَهُ ، وَيُقَالُ: أُسْكُوفٌ وَسَيْكَفٌ وَسَكَّافٌ ، وَقِيلَ: هُوَ الْخَرَّازُ . وَكُلُّ صَانِعٍ عِنْدَهُمْ إِسْكَافٌ . وَهُوَ فِي قَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ:

يَمْجُهَا أَصْهَبُ الْإِسْكَافِ

يَعْنِي حُمْرَةَ الْخَمْرِ⁽²⁵⁾ .

يتّضح أن ابن عبّاد أورد الكلمة بالفاء وليس بالباء في روايته لقول الشاعر تميم بن مقبل العجلاني، لكن التصحيف ربما وقع من النّسخ أو الرواة، ويمكن تفسير ذلك من الجانب الصوتي بوصف أن الفاء والباء متقاربة المخارج، ويقع التصحيف في تشابه الشكل الكتابي بين حرفي الفاء والباء، حتى على مستوى النطق يتقارب مخرجهما، فهي حروف شفوية؛ لأن مبدأها الشّفة⁽²⁶⁾، وقال ابن دريد: "اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخرجها، كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت"⁽²⁷⁾، وبالرجوع إلى ديوان ابن مقبل نجدها وردت كالآتي⁽²⁸⁾:

يَمُجُّهَا أَكْلُفُ الْإِسْكَابِ وَافَقَهُ
أَيْدِي الْهَبَانِيْقِ بِالْمُثْنَاءِ مَعْكُومُ

وثقت رواية الدّيون اللفظة بالباء وليس الفاء، وهذا هو الأصل، وانعكس التصحيف في اللفظ على تحريف المعنى والدلالة، فالإسكاف يختلف عن الإسكاب الوارد في سياق قول ابن مقبل، هو: عود يدور فيجعل في مكان يتخوف فيه الخرق من الرّق ثم يُشَدُّ حتى لا يخرج منه شيء، وأفاد ذلك الصّاغاني في عبابه ونقله عنه الرّبيدي في تاجه⁽²⁹⁾، فالرّاجح ما ذهب إليه الفيروزآبادي في قاموسه؛ لموافقته للدلالة اللغوية وتوثيقاتها وتطوراتها، ولإجماع أرباب اللغة والمعجميين على ما طرحه وتداوله وصوّبه حيال تصحيف ابن عبّاد للفظه وتحريفه للمعنى بما لا يحتمله سياق قول الشّاعر ابن مقبل العجلاني.

المطلب الثاني: ضبط المداخل المعجمية.

إن ضبط المداخل المعجمية من المنطلقات الأساسية التي يُبنى عليها المعجم العربي؛ لأنه يمتلك قيمة لغوية مركزية في البناء الدلالي التي يرجع إليها المستعمل ليتحرى الدقة في صحة الاستعمال، وكما يؤكد د. محمد الدّربي؛ بقوله: "اعتماداً على أنه موضع العناية عند المصححين؛ بل إن بعض المستعملين يسلم بصحة ما رسم في المعجم، وينزله منزل النص في الاعتماد عليه أو الاحتجاج به"⁽³⁰⁾، ومن هذا المنطلق ذلك نجد أن الفيروزآبادي حرص على تتبع ضبط المداخل المعجمية فيما أبداه ابن عبّاد، فكان دافع الحرص واضحاً في سياق مسائل

المأخذ التي يمكن عرضها وفق الآتي:

المسألة الأولى:

قال الفيروزآبادي: "وَطَمَحَ الْفَرَسُ تَطْمِيحاً: رَفَعَ يَدَيْهِ، وَبَيَّوْلَهُ: رَمَاهُ فِي الْهَوَاءِ، وَالظَّمْحُ لِلشَّجَرِ، بِالْظَاءِ وَالْخَاءِ الْمُعْجَمَتَيْنِ، وَغَلِطَ ابْنُ عَبَّادٍ"⁽³¹⁾.

التحليل والتّوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في ضبط المداخل المعجمية وتقييدها بالكلمات حتى يبيّن وجه الصواب ويتحرى الدقة اللغوية، وخاصة في مسألة النقط والإعجام التي تتصل بالحروف وترتيباتها، لقد صحّف ابن عبّاد كلمة الطمح في حرفي الطاء والحاء، فجعل الطاء ظاءً والحاء خاءً، لذلك قال الصّاغاني: "الظَّمْحُ: شَجَرٌ خَشِنٌ؛ كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّادٍ فِي "الْمُحِيطِ"، وَإِنَّمَا هُوَ الظَّمْحُ، مِثَالُ: عَنَبَ، بِالْظَاءِ وَالْخَاءِ الْمُعْجَمَتَيْنِ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ لئلا يَطْلَعَ مُطْلَعٌ فَيَحْسَبُهُ صَحِيحاً قَدْ أُخِلَّ بِهِ"⁽³²⁾،

يتّضح أن ابن عبّاد في محيطه⁽³³⁾ قد ذكر كلمة الطمح في دلالتها على الشجر تحت مادة (طمح)، وخالف بذلك إجماع المعجميين؛ لذلك اعترض عليه الفيروزآبادي عند ضبط المدخل المعجمي والخلط في التعريفات

الدلالية نتيجة التصحيف الحاصل في حرفي الطاء والحاء، وأكد المعجميون ما ذهب إليه الفيروزآبادي في قاموسه باعتراضاته التي استدرك فيها وجه الصحة والصواب على ابن عبّاد في محيطه.

المسألة الثانية:

قال الفيروزآبادي: "خَصْلَفَةُ النَّخْلِ: خِفَّةُ حَمْلِهِ، عن ابنِ عَبَّادٍ، والصَّوَابُ: بالضادِ الْمُعْجَمَةُ"⁽³⁴⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد على كلمة خصلفة بالضاد وليس بالصاد، والصحيح أن الكلمة بالضاد، فنقل الأزهري قائلاً: "وقال أبو عمرو: الخَصْلَفَةُ خِفَّةُ حَمْلِ النَّخْلِ، وأنشد:

إِذَا زُجِرَتْ أَلْوَتْ بِضَافٍ سَبِيبُهُ
أَثِيبٌ كَقِنْوَانِ النَّخِيلِ الْمُخْضَلَفِ

قلت: جعل قِلَّة حَمْل النَّخْلِ خَصْلَفَةً؛ لَأَنَّهُ شُبِّهَ بِالْمُقْلِ فِي قِلَّةِ حَمْلِهِ"⁽³⁵⁾.

وعقب الزبيدي قائلاً: "خَصْلَفَةُ النَّخْلِ: خِفَّةُ حَمْلِهِ، وَمِنْهُ: نَخِيلٌ مُخْضَلَفٌ، أَهْمَلُهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَنَقَلَهُ الصَّاعِغَانِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّادٍ، فِي الْمُحِيطِ، وَصَاحِبِ اللِّسَانِ عَنِ ابْنِ بَرِيٍّ فِي أَمَالِيهِ، وَأَنْشَدَ لَابْنِ مُقْبِلٍ"⁽³⁶⁾:

أَثِيبٌ كَقِنْوَانِ النَّخِيلِ الْمُخْضَلَفِ

وَقَالَ الصَّاعِغَانِيُّ: وَالصَّوَابُ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةُ"⁽³⁷⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الفيروزآبادي في تصويباته وضبطه للمدخل المعجمي بالكلمات كي يتضح المنحى المعياري وصوابية المادة اللغوية، وذلك بتصريحه بالنقط والإعجام في ضبط المفردات.

المسألة الثالثة:

قال الفيروزآبادي: "الزَّمُ: شِدَّةُ الْعَضِّ. وَكَمِنَبَرٍ: السِّنُّ. وَكَأَمِيرٍ: حُزْمَةُ الْبَقْلِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّادٍ. وَالصَّوَابُ فِي الْكَلِّ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ"⁽³⁸⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في ضبطه لكلمة (الزَّمُ والمَزْمُ والتَّزِيمُ)، والأصل فيها الباء الموحدة كما صرح الفيروزآبادي، الذي أكد ما ذهب إليه الصاغاني⁽³⁹⁾، ووافقه الزبيدي لكنه انتصر للجوهري من الفيروزآبادي في قوله: "الزَّمُ أَهْمَلُهُ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ: شِدَّةُ الْعَضِّ، (و) الْمِزْمُ، (كَمِنَبَرٍ: السِّنُّ). (و) التَّزِيمُ، (كَأَمِيرٍ: حُزْمَةُ الْبَقْلِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّادٍ) فِي الْمُحِيطِ، (وَالصَّوَابُ فِي الْكَلِّ: بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ)، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الصَّاعِغَانِيُّ فِي التَّكْمِلَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُسْتَدْرَكُ بِهِ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ"⁽⁴⁰⁾.

وأجمع المعجميون أن كلمة البزم بالباء وما يتبعها من مشتقات⁽⁴¹⁾، ويلاحظ أن ضبط المشتقات بالكلمات القياسية في التأطير والتأصيل للمدخل اللغوي يسهم في ضبط المادة وعمق القياس في الكلمات التي تولدها المادة اللغوية في المعجم العربي.

المطلب الثالث: الجمع والتذكير والتأنيث.

تناول اللغويون والمعجميون قضايا أساسية تتصل بعمق المادة اللغوية وتتمثل في آلية الجمع والإفراد وكيفية التذكير والتأنيث في المفردات وأطروحاتها وتداولياتها وما يتصل بها من تفسيرات وتوضيحات، فاعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد ضمن هذا الحقل في المسألة الآتية:

قال الفيروزآبادي: "الضَّبْعُ، بضم الباء وسكونها، مُؤَنَّثَةٌ، ج: أَضْبَعٌ وَضْبَاعٌ وَضُبْعٌ، بضمين وبضمة، وَمَضْبَعَةٌ، والذَّكَرُ: ضِبْعَانٌ، بالكسر، والأنثى: ضِبْعَانَةٌ، وضِبْعَةٌ، عن ابن عبّاد، وتُجْمَعُ على الضَّبْعِ، أو لا يقال ضِبْعَةٌ" (42).

التحليل والتوضيح:

اعتراض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في تأنيثه لكلمة الضَّبْع على أنها ضِبْعَةٌ: لأنّ الذَّكَرَ ضِبْعَانٌ (43)، فلا يمكن أن تؤنث المؤنث؛ لأن في الأصل كلمة الضبع تقال للأنثى وكيف تؤنث أيضاً على أنها ضِبْعَةٌ، فليس ذلك قياساً على جمع الجمع كرجل رجال رجالات، والضَّبْعُ: أنثى. وذكرها ذبيح وضبعان، والجَمْعُ (ضِبَاعِينَ) مثلاً سِرْحَانٍ وَسِرَاحِينَ (44)، وقال الحريري في الدرة إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر إلا في التاريخ فإنه بالليالي وإلا في تثنية ضبع وضبعان فيقال ضبعان بفتح الضاد وضم الباء والنون مكسورة (45)، وقال الاسترادي في جمع فعنان اسماً وصفةً، واعلم أنهم قالوا في جمع ظربان "ظُرْبَى" أيضاً كحجلى في جمع حجل، ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرهما، وإنما جاء في سِرْحَانٍ وَضِبْعَانٍ: سِرَاحٍ وَضِبَاعٍ تشبيهاً بغيرتان وغيّرات (46).

وقال البعلبي: "الضَّبْعُ: بفتح الضاد وضم الباء ويجوز إسكانها" وهي الأنثى ولا يقال ضبعة، والذكر ضبعان "بكسر الضاد وسكون الباء" وجمع الذكر ضباعين، كسراحين، وجمع الأنثى ضِبَاعٌ (47). وقال الفيومي: "الضَّبْعُ بِضَمِّ الْبَاءِ فِي لُغَةِ قَيْسٍ وَسُكُونِهَا فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَهِيَ أَنْثَى وَتَخْتَصُّ بِالْأُنْثَى وَقِيلَ تَنَعَّ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَرُبَّمَا قِيلَ فِي الْأُنْثَى ضِبْعَةٌ بِالْهَاءِ كَمَا قِيلَ سَبْعٌ وَسَبْعَةٌ بِالسُّكُونِ مَعَ الْهَاءِ لِلتَّخْفِيفِ وَالذَّكَرُ ضِبْعَانٌ وَالْجَمْعُ ضِبَاعِينَ مِثْلُ سِرْحَانٍ وَسِرَاحِينَ وَيُجْمَعُ الضَّبْعُ بِضَمِّ الْبَاءِ عَلَى ضِبَاعٍ وَسُكُونِهَا عَلَى أَضْبَعٍ" (48)، ونقل الدّميري بقوله: وفي مسائل الضبع مسألة لطيفة، وهي أن من أصول العربية التي يطرد حكمها ولا ينحل نظمها، أنه متى اجتمع المذكر والمؤنث غلب حكم المذكر على المؤنث، لأنه هو الأصل والمؤنث فرع عنه، إلا في موضعين: أحدهما أنك متى أردت تثنية الذكر والأنثى من الضباع قلت: ضبعان وأجريت التثنية على لفظ المؤنث، الذي هو ضبع لا على لفظ المذكر الذي هو ضبعان، وإنما فعل ذلك فراراً مما كان يجتمع من الزوائد أن لو ثنى على لفظ المذكر. والموضع الثاني أنهم في باب التاريخ أرخوا بالليالي، وهي مؤنثة دون الأيام التي هي مذكرة، وإنما فعلوا ذلك مراعاة للأسبق، والأسبق من الشهر ليلته هذا كلامه بحروفه. وعن ابن الأنباري أن الضبع يطلق على الذكر والأنثى، وكذلك حكاها ابن هشام الخضراوي، في كتابه الإفصاح في فوائد الإيضاح للفارسي عن أبي العباس وغيره (49).

مجمل هذه المقولات والتفسيرات ترجح ما قاله الفيروزآبادي حول مسألة جمع وإفراد وتذكير وتأنيث كلمة

الضبع.

المطلب الرابع: التعريف الدلالي

تنوعت أساليب التعريف الدلالي لمفردات المادة اللغوية في المعاجم العربية، ويعدُّ التعريف الدلالي جوهر الصناعة المعجمية وله القدح المعلى في الإبانة والإفصاح بشتى الطرق كما أسلفنا، ولا يعنى ذلك إهمال شكل المادة وصيغتها وأقيستها، وكل ذلك يتصل بالمعايير وعوامل التنمية اللغوية مع تطورات المعنى الدلالي عبر التاريخ وتراكميته المعرفية، ويمكن بيان ما اعترض به الفيروزآبادي على ابن عبّاد في التعريف الدلالي وفق الآتي:

المسألة الأولى:

قال الفيروزآبادي: "المَيْذُ، بالكسر: جَيْلٌ من الهِنْد، عن ابنِ عَبَّادٍ، وفيه نظرٌ"⁽⁵⁰⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في تعريفه الدلالي لكلمة المَيْذ، فاقصر كلام ابن عبّاد على أنها: جيل من الهند⁽⁵¹⁾، وأكد أن في شرحها نظر، فنجد أن الخليل أفاد بأنها جيل من الهند بمنزلة الكرد يغزون المسلمين في البحر⁽⁵²⁾، فحدد هذا الجيل بأنه من الكرد وبين مكان غزوهم المتمثل في البحر، وأكد قول الخليل ابن سيده في محكمه⁽⁵³⁾، وأفاد الصاغاني الذي نقل عنه الفيروزآبادي قوله: "لم أعرفهم ولم أسمع بهم"⁽⁵⁴⁾، وزاد ابن منظور أنهم جيل من الهند بمنزلة الترك الذين يغزون المسلمين في البحر⁽⁵⁵⁾، والكرد والترك أهل جغرافيا واحدة، وأفاد الزبيدي أن الأزهري أورده نقلاً عن الليث تلميذ الخليل ولم يُنكر عليه ما صرح به⁽⁵⁶⁾، يتّضح مما سبق أن الرّاجح قول الفيروزآبادي في تخصيصه للتعريف الدلالي لكلمة المَيْذ، بينما كان قول ابن عبّاد يتميز بالتوسع الدلالي بقوله جيل من الهند، ولم يحدد الهوية والطبيعة البشرية ومكان الحدث الدلالي، إنما اكتفى بالعموم، وربما يرجع قول الصاغاني والفيروزآبادي نظراً إلى تراكمية التاريخ اللفظي وتطوراته الزمنية بوصف ابن عبّاد من علماء القرن الرابع بينما الصاغاني من القرن السابع والفيروزآبادي من القرن التاسع - وليس معنى ذلك أن ابن عبّاد يجهل ذلك- فمن الطبيعي أن يحدث تغييرات دلالية بالسمو أو الانحطاط بالتوسع أو التخصيص، فلا تنقيد حركة المفردات اللغوية العربية فتتأثر بعوامل مختلفة خاصة عندما تتحدث عن ثقافات أخرى وما بها من تحولات وتنقلات تندرج تحت باب المثاقفة اللغوية وتشعباتها.

المسألة الثانية:

قال الفيروزآبادي: "المَقْوَقْسُ: طائرٌ مُطَوَّقٌ طَوْقاً سَوَادُهُ فِي بَيَاضٍ كَالْحَمَامِ، وَجُرْجُجٌ بَنُ مِيْنَى الْقِبْطِيِّ، وَقَدْ عُدَّ فِي الصَّحَابَةِ، صَاحِبُ مِصْرَ وَالْإِسْكََنْدَرِيَّةِ، وَلَقِبَ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَهُمَا، وَلِعَظِيمِ الْهِنْدِ، عَنْ ابْنِ عَبَّادٍ، وَكَأَنَّهُ غَلَطٌ"⁽⁵⁷⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في التعريف الدلالي للفظ المَقْوَقْس بأنه عظيم الهند⁽⁵⁸⁾، وهذا ما أورده في محيطه، وغلّطه فيه الفيروزآبادي؛ لأن لم يتابعه أحد من المعجميين في تعريفه الدلالي لهذه الكلمة، وجاءت خلاف المقصود والموثق المتعارف عليه في المعاجم العربية، وأكد ذلك ابن سيده في قوله: "لم يذكر أحد من أهل اللغة هذه الكلمة فيما انتهى إلينا"⁽⁵⁹⁾، وقال الصاغاني: "لقد أبعدَ والله في المرمى والمَرَامِ؛ وأمكّن من سواء الثُّغْرَةِ كُلِّ مُرْمٍ وَمُرَامٍ"⁽⁶⁰⁾، وأكد ذلك السيوطي في مزهره⁽⁶¹⁾، وقال الزبيدي: "لم يتابعه عليه أحد"⁽⁶²⁾؛ فمن الواضح أن الرّاجح في المسألة ما قاله ووثقه الفيروزآبادي في قاموسه.

المسألة الثالثة:

قال الفيروزآبادي: "أوقليدس، بالضم وزيادة واو: اسم رجلٍ وَضَعَ كتاباً في هذا العِلْمِ المعروف. وقول ابن عبّاد: أوقليدس: اسم كتاب، غَلَطَ"⁽⁶³⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في تعريفه وشرحه الدّلالِي للفظَة أوقليدس، التي يبدو إنها مسمى أجنبي منقول عن الثقافة الأعجمية، فغلط الفيروزآبادي ما صرح به ابن عبّاد في توثيق هذه الكلمة، والراجح ما قاله الفيروزآبادي وأكدّه أهل اللغة والمعاجم⁽⁶⁴⁾، بينما وجه الصغاني قول ابن عبّاد، فقال: "قال ابن عبّاد: إقليدس اسم كتاب، وفيه غلطان؛ أحدهما أنه اسم مصنف الكتاب، والثاني أنه أوقليدس بزيادة الواو"⁽⁶⁵⁾.

قال الرّبيدي: قَوْلُ ابْنِ عَبَّادٍ: إِقْلِيدِسُ: اسْمُ كِتَابٍ، غَلَطَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: صَوَّاهُ أَنَّهُ اسْمُ مُؤَلِّفِ الْكِتَابِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَوْقْلِيدِسُ، بِيَزَادَةِ الْوَاوِ، وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ الصَّاعَانِيُّ، قَالَ شَيْخُنَا: لَا غَلَطَ، فَإِنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمُؤَلِّفِ عَلَى كِتَابِهِ مِنَ الْأَمْرِ الْمَشْهُورِ، بَلْ قَلَّ أَنْ تَجِدَ مَنْ يُمَيِّزُ بَيْنَ اسْمِ الْكِتَابِ وَمُؤَلِّفِهِ، فَيَقُولُونَ: قَرَأْتُ الْبُخَارِيَّ، وَقَرَأْتُ أَبَا دَاوُدَ، وَكَذَا وَكَذَا، وَمُرَادُهُمْ بِذَلِكَ كُنْهِمُ، وَلَعَلَّ ابْنَ عَبَّادٍ أَرَادَ مِثْلَ هَذَا، فَلَا حَرَجَ. انْتَهَى.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا ظَاهِرٌ لَا كَلَامَ فِيهِ، وَلَكِنْ يُقَالُ: وَظِيفَةُ اللَّغْوَى إِذَا سِيلَ مَثَلًا عَنْ لَفْظَةِ الْبُخَارِيِّ، فَإِنْ قَالَ: اسْمُ كِتَابٍ، لَمْ يُحْسِنْ فِي الْجَوَابِ، وَالَّذِي يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ بُخَارًا: اسْمُ بَلَدٍ، وَالْيَاءُ لِلنِّسْبَةِ، وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ أَمَثَالَهُ، فَقَوْلُ ابْنِ عَبَّادٍ وَلَوْ كَانَ مُخْرَجًا عَلَى الْمَشْهُورِ، وَهُوَ مِنْ أُنْمَةِ اللَّغَةِ، وَلَكِنْ يَفْبُحُ عَلَى مِثْلِهِ عَدَمُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ اسْمِ الْمُصَنِّفِ وَكِتَابِهِ، فَتَغْلِيظُ الْمُصَنِّفِ إِتْيَاهُ تَبَعًا لِلصَّاعَانِيِّ فِي مَحَلِّهِ"⁽⁶⁶⁾.

يُلاحظ دقة الشّارح الرّبيدي في توصيف مسألة الاعتراض، والاعتماد على نهج المقارنة وما أقرّ به شيخه ابن الطيّب الفاسي الشرقي أحد أفذاذ المعجميين من أعلام القرن الثاني عشر الميلادي، والذي تتلمذ على يديه الرّبيدي وصقل مواهبه وأفكاره فأنت ثمارها اليانعة في التّأليف المعجمي ودعم الحركة اللغوية في القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجري.

المطلب الخامس: الشّواهد اللّغويّة.

يمثل استحضار الشاهد اللغوي استدلالاً مهماً يدعم قيمة المادة اللغوية وحجاجيتها في الصناعة المعجمية العربية، ومن المسائل التي اعترض فيها الفيروزآبادي على ابن عبّاد في هذا السياق، المسألة الآتية:

قال الفيروزآبادي: "عُطْرُوسٌ، كَعُصْفُورٍ، فِي شِعْرِ الْخَنَسَاءِ، فِي قَوْلِهَا:
إِذَا تَخَالَفَ ظَهَرَ الْبَيْضِ عُطْرُوسُ

وَلَمْ يُفَسِّرْ قَالَهُ ابْنُ عَبَّادٍ، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي دِيَوَانِ شِعْرِهَا"⁽⁶⁷⁾.

التحليل والتوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد عند استشهاد بيت من شعر الخنساء فلم يجد البيت الشعري في ديوانها، وأكد ما ذهب إليه الصّاعاني بقوله: "لم أجد للخنساء قصيدة ولا قِطْعَةً على قافية السين مضمومة من بحر البسيط مع كثرة ما طالعت من نسخ ديوان شِعْرِهَا"⁽⁶⁸⁾، وأفاد الرّبيدي أن عطروس كعصفور قد أهمله الجوهري وابن منظور، وعاب على الفيروزآبادي نقله عن الصّاعاني دون أن يعزو ما قاله له ولم يوثقه، فقال في

هذا الصدد: "وعَجِبْتُ من الْمُصَتَفِ كَيْفَ لم يَعْزُهُ إلى الصَّاعَانِيّ، وَهُوَ كَلَامُهُ، وَمِنْهُ أَخَذَ، وَيَفْعُلْ مِثْلَ هَذَا كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ مَعِيْبٌ"⁽⁶⁹⁾، وبالرجوع لديوان الخنساء والبحث فيه وقراءة فهرس المواد اللغوية لم أجد توثيقاً للبيت الشعري الذي أورده ابن عبّاد؛ فاستناداً على ذلك وإجماع اللغويين عليه نجد أن الرَّاجِح قول الفيروزآبادي ومن قبله الصّاعاني في عبابه وتكملته.

المطلب السادس: المعرب والدّخيل

تتبادل اللغات فيما بينها الألفاظ والدلالات، وبرزت سمة الاقتراض بشكل واضح في المعجم العربي، وتنوعت المناهج في معالجة الكلمات المترجمة والمنقولة والدخيلة والمولدة، وكثرت أقوال العلماء في المعرب والدخيل، وخير من كتب في ذلك د. حلمي خليل ود. أسامة الصّفار⁽⁷⁰⁾، ومن المسائل التي اعترض فيها الفيروزآبادي على ابن عبّاد في حقل المعرب والدخيل، ما يلي:

المسألة الأولى:

قال الفيروزآبادي: "أناهيذ: اسمُ الزُّهرة، عن ابن عبّادٍ، أو فارسيّ غير مُعَرَّبٍ، وبالذال، فلا مدخل له حينئذٍ في الكلام"⁽⁷¹⁾.

التحليل والتّوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على ابن عبّاد في ترتيبه للمدخل المعجمي (أناهيذ) الذي أهمله الجماعة كما أفاد الزبيدي في تاجه⁽⁷²⁾، لكن الناظر في تركيب المادة اللغوية يلاحظ أنها منقولة عن الفارسية ولم تعرب، وتعني بالفارسية اسم الزهرة، فالمنقول والمعرب تنوعت مناهج المعجميين في التعامل مع مادته اللغوية، وأفاد أحمد تيمور في معجمه الكبير قائلاً: "والظاهر أنه لما كان ممّا لم تعربه العرب لم يعتد به"⁽⁷³⁾، وأورده عبد النعيم حسنين في قاموسه، بقوله: أناهيذ (ناهيذ) كوكب الزهرة⁽⁷⁴⁾، وليس اسم الزهرة، فتداول الدخيل وتأويلاته يثري المعطى المعجمي، ويؤكد على التنوع المنهجي في إدارة الدخيل الذي يشبه المترجم، فيختلف عن المعرب وكذلك المولد من جهة أخرى.

المسألة الثانية:

قال الفيروزآبادي: "دَكْنَكْصُ: نَهْرٌ بِالْهِنْدِ، قاله ابن عبّادٍ. وقال ابنُ عَرِيْزٍ: دَكْنَكْصُ، وَكَانَهُ وَهْمٌ، لأنَّ الصَّادَ ليس في لُغَةِ غيرِ العربِ. واصْطَلَحُوا على أنْ يقولوا لِلْمِئَةِ صَدٌّ، إلى التَّسْعِ مِئَةٍ"⁽⁷⁵⁾.

التحليل والتّوضيح:

اعترض الفيروزآبادي على قول ابن عبّاد في توجيهه للفظ المعرب دكنكص، بما قاله ابن عزيز في هذه اللفظة، واعتمد على القاعدة اللغوية الصوتية في استحالة وجود الصاد في اللغات الأخرى غير العربية، فهذا التعميم التداولي نابع من التجربة اللغوية وتراكمية المعطى الصوتي ووضوحه ونصاعته وتمايزه وفرادته؛ مما يعكس الذوق الصوتي المرفه عند المعجميين.

فتوهم ابن عبّاد بوجود الصاد في كلام العرب في هذه اللفظة، فقال الصّاعاني: "لم أسمع به ولا أعرفه، وليس في كلام أهل الهند صاد"⁽⁷⁶⁾، ويورد الزبيدي كلاماً عن الصّاعاني يؤكد قول الفيروزآبادي ويدحض ما ذهب إليه ابن عبّاد في محيطه؛ إذ يقول الزبيدي: دَكْنَكْصُ، كَسَفَرَجَلٍ، أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ وصاحبُ اللِّسَانِ، وَهُوَ اسْمُ نَهْرٍ بِالْهِنْدِ، قاله ابنُ عبّادٍ في المُحِيط، نقلاً عن الخليل. وقال ابنُ عَرِيْزٍ، كَرُبَيْرٍ، في كتابه دِيوانِ الأَدَبِ وَمِيدَانِ

العَرَب: دَكْنُكُصُوصٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: دَكْنُكُوصٌ، وَكَانَتْهُ وَهَمٌّ مِنْهُمَا، وَنَصُّ الصَّاعَانِي فِي الْعُبَاب: فِي هَذَا الْكَلَامِ نَظَرٌ مِنْ وُجُوهِ، أَوَّلًا: أَنَّ الْخَلِيلَ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَثَانِيًا: لِأَنَّ الصَّادَ لَيْسَ فِي لُغَةِ غَيْرِ الْعَرَبِ، وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ يَقُولُوا لِلْمَاءَةِ صَدٌّ كَقَدٍّ، وَكَذَلِكَ إِلَى التَّسْعِمَائَةِ أَيْ نَهَصَدُّ، وَثَالِثًا: أَنِّي شَرَقْتُ وَغَرَّيْتُ فِي الْهِنْدِ وَالسِّنْدِ نَيْفًا وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، وَشَاهَدْتُ أَكْثَرَ أَنْهَارِهَا، وَبَلَّغْتِي أَسْمَاءَ مَا لَمْ أَشَاهِدْ مِنْهَا، وَهِيَ تُرْبِي عَلَى تِسْعِمَائَةِ نَهْرٍ فَلَمْ أَرِ هَذَا النَّهْرَ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهِ، غَيْرَ أَنَّ لَهُمْ نَهْرًا عَظِيمًا إِذَا زَادَ الْمَاءُ يَكُونُ عَرْضُهُ فَرْسَخًا، وَإِذَا نَقَصَ يَكُونُ مِثْلِي عَرْضٍ دِجْلَةً فِي زِيَادَةِ الْمَاءِ. وَكُفَّارُ الْهِنْدِ يَحْجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أَقْطَارِ الْهِنْدِ فَيَتَبَرَّكُونَ بِهِ، وَيَخْلُقُونَ عِنْدَهُ رُؤُوسَهُمْ وَلِحَاهُمْ، وَيُسَرِّحُونَ فِيهِ مَوْتَاهُمْ عَلَى السُّرُرِ، رَجَاءَ تَمْحِصِ دُنُوبِهِمْ عَلَى زَعْمِهِمْ، وَمَنْ أَحْرَقُوهُ مِنْ مَوْتَاهُمْ يَذْرُونَ حُمَمَهُ وَرَمَادَهُ فِيهِ، وَهُوَ مِنْ أَشْهَرِ أَنْهَارِهِمْ، وَاسْمُهُ كُنْكَ فَإِنْ كَانَ وَقَعَ فِيهِ التَّخْرِيفُ، وَالْأَفْلَيْسَ فِي الْهِنْدِ نَهْرٌ اسْمُهُ دَكْنُكُصُ⁽⁷⁷⁾.

ويعلق د. محمد الإصلاحي: أمّا الاستدلال الصغاني بعدم حرف الصاد في غير العربية على استحالة كون (الدكنكص) باللغة الهندية، فردّه مؤلف سواء السبيل بأنه غير سليم، فكم من كلمة معربة تحوي حروفًا عربية بحثة ك (الصنج) و (القرطق) و (الجب) بمعنى الزير و (العنبر) بمعنى جناح المبنى، وذلك بسبب الإبدال.

ويعقب في السياق ذاته: هذا الحوار الممتع الذي دار حول كلمة (دكنكص) يكشف عن أمر بالغ الخطورة، وهو أن تأصيل كلمة دخيلة قد يستعصي على عالم اللغة التي يرجع إليها الكلمة. وقد ينكر وجودها في لغته - وهو من أهلها - أشد الاستنكار، ويكون معذورًا في ذلك، لأنه لم يعرف اللغة الثالثة التي مرّت بها الكلمة في طريقها إلى اللغة العربية، وقد تغيّرت ملامحها في تلك المرحلة، فلمّا انتقلت منها إلى مستقرها الجديد ازداد تغيّرًا باعدها من أصلها.

إن كتب الدكتور ف. عبد الرحيم حافلة بمعالجات دقيقة بارعة كهذه، والمطلع عليها يتمنى أن يتفرّغ الدكتور لدراسة ما تبقى من الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية على هذا المنهج المشوق، فإنّه - كما قلت في كلمة سابقة نشرت في هذا الملحق قبل تسع سنوات - قلّما يدانيه أحد من علماء العربية المعاصرين فيما اجتمع له من الكفايات العلمية العديدة التي تجعله خير من يتصدّى لهذا الجانب الوعر من معجم اللغة العربية⁽⁷⁸⁾.

بيّنت هذه المادة اللغوية المعربة العادات والتقاليد التي يتبعها أهل اللغات الأعجمية فكل لفظ أعجمي معرب له قصته وسرديته التي تؤكد على فاعلية عامل الثقافة في تعزيز مضامين المادة اللغوية وتشعباتها بما يعزز من كثافة المنتج اللغوي وتمثالاته في المعجمية العربية، ويؤكد على فاعلية الحجاج اللغوي في تثبيت المحتوى وتأطير مجالات استعماله.

المبحث الثالث: منهج الفيروزآبادي في مأخذه على ابن عبّاد.

من خلال توثيق مسائل الاعتراض التي قام بها الفيروزآبادي على ابن عبّاد وتحليلها وتوضيحها، يمكن بيان ملامح المنهج الذي سار عليه الفيروزآبادي في اعتراضاته، وفق الآتي:

1. يورد الفيروزآبادي قول ابن عبّاد ثم يعترض عليه.
2. تنوعت الاعتراضات في حقول لغوية تتصل باللفظ والدلالة وما يتصل بهما من متغيرات، ويمكن

تصنيفها على النحو الآتي:

حقل المآخذ	عدد المسائل	النسبة المئوية
التّصحيح والتّحريف	3	23%
ضبط المداخل المعجميّة	3	23%
الجمع والتّذكير والتّأنيث	1	7.6%
التّعريف الدّلالي	3	23%
الشّواهد اللّغويّة	1	7.6%
المعرّب والدّخيل	2	15.3%
المجموع الكلي	13	100%

يتّضح من الجدول أن مسألة الضبط والتّصحيح والتّعريف الدّلالي استحوذت على أعلى نسبة؛ لأن ذلك يتوافق مع مقصد الصناعة المعجمية والغاية منها، وكذلك يجسّد الهدف من تأليف القاموس المحيط وما يشتمل عليه من توجيهات لغوية، بينما جاءت مسألة المعرّب والدّخيل في المرتبة الثّانية؛ لأنها كانت من الخصائص الّلافتة والظواهر اللغوية التي تعامل معها أهل اللغة والمعاجم في عصور ما بعد الاحتجاج اللغوي، وكشف عن ظاهرة الركام اللغوي في الاقتراض والتبادل بين اللغة العربية واللغات الأعجمية نتيجة فعل المثاقفة اللغوية، ومن ثم جاءت الشواهد اللغوية بنسبة أقل؛ لأنها تعالج متن المادة اللغوية العربية في أصلها وحجيتها وأوجه استعمالها السياقية عبر الإبداع الشّعري وتجديداته.

3. استخدم الفيروزآبادي ألفاظ قوية في الاعتراض اللغوي على ابن عبّاد؛ نحو: "غَلَطَ ابْنُ عَبَّادٍ، تصحيفٌ من ابنِ عَبَّادٍ، وفيه نظرٌ، وكأنّه غَلَطَ، تصحيفٌ، عن ابنِ عَبَّادٍ، والصّوابُ".

4. وظّف الفيروزآبادي معرفته اللغوية الفذة في الاعتراض على ابن عبّاد، واستدعى محفوظاته في الحكم اللغوي.

5. استند الفيروزآبادي على أقوال العلماء في اعتراضه على ابن عبّاد، وأكثر من النقل عن الصاغاني في عابه وتكلمته لكنه لم يصحّ بذلك - ربما لأن منهجه السّهولة والتيسير مع الشمول- وهذا ما دفع الزبيدي للقول في إحدى المسائل: "وعَجِبْتُ من المُصَنِّفِ كيفَ لم يَعِزْهُ إلى الصّاغانيّ، وَهُوَ كَلَامُهُ، وَمِنْهُ أَخَذَ، ويفعلُ مثلَ هَذَا كَثِيرًا في كتابِهِ، وَهُوَ مَعِيْبٌ"⁽⁷⁹⁾، ولعل انتقاد الفيروزآبادي وتحامله على صحاح الجوهري هو ما جعله يعتمد في منقولاته على انتقاد الصاغاني للجوهري وابن عبّاد وغيرهم، فهناك كثير من المسائل قد نقلها في قاموسه من مقولات الصاغاني.

6. لا يكثر الفيروزآبادي من شرح اعتراضاته على ابن عبّاد، إنما يكتفي بذكرها دون تفصيلات، وكأنّ ينبّه على ذلك، ولعل عدم الشرح يرجع إلى معرفته أن هناك من سبقه في شرح ما يعترض عليه فيكتفي من جراء ذلك بالإشارة والتنبيه لا العبارة والتصريح.

7. وظف الشواهد والأدلة والمعايير اللغوية في اعتراضاته على ابن عبّاد، ويتضح أن عامل التسلسل والترابط والمنقولات في المادة اللغوية عزز موقف الفيروزآبادي من ابن عبّاد؛ لأن المعجمية العربية تأثرت ببعضها ببعض؛ لأنها تعبر عن مادة لغوية موحدة لها امتدادها المعرفي والتاريخي والثقافي والحضاري عند العرب والمسلمين الأعاجم الذين تعلّموا العربية وأتقنوا فنونها.

هذا مجمل المنهج الذي كشفت عنه الاعتراضات التي قام بتطبيقاتها وممارستها الفيروزآبادي على ابن عبّاد، ويلاحظ أن الرّبدي شارح القاموس بيّن كثير من المسائل وشرحها في تاجه، واعتمد على ما أبداه شيخه ابن الطيب الفاسي الشريقي الذي شرح القاموس أيضاً في إضاءة الداموس على القاموس.

إن التنبّهات والمآخذ التي أدلى بها الفيروزآبادي بحق ابن عبّاد تندرج في إطار حركة التقويم اللغوي والتصويب المعجمي لمثن المادة اللغوية العربية؛ مما يعزز من قيمتها ومكانتها ويؤكد على حيويتها وتلبيتها متطلبات العصر ورفع تمثالتها الحضارية بفعل ممارسات المثاقفة اللغوية ورصانة المنهج والفكر اللغوي القويم.

الخاتمة

ناقش البحث مسائل لغوية متنوعة اعترض فيها الفيروزآبادي على ابن عبّاد، واشتمل على كثير من التحليلات حول المسائل ومضامينها، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهمها أن ما أخذه الفيروزآبادي على ابن عبّاد ورد في ثلاثة عشر موضعاً وثقها في معجمه "القاموس المحيط"، وتنوعت مسائل المآخذ بين التصحيف والتحريف وضبط المداخل المعجمية والتعريف الدلالي، ثم المعرب والدخيل وبعد ذلك حقل الجمع والتذكير والتأنيث والشواهد اللغوية، ويتضح ثري مأخذ الفيروزآبادي على ابن عبّاد مقاصد الصناعة المعجمية العربية من حيث الضبط والتحليل والتوجيه بما يضمن وجه الدقة الدلالية والصواب اللغوي؛ فيحفظ ذلك اللسان العربي ويثبت التغيرات والتطورات اللغوية على مستوى اللفظ والدلالة، وتؤكد المآخذ على براعة الفيروزآبادي في التوجيه المنهجي للنقد اللغوي من خلال مأخذه، واستقى مادته من معرفته وثقافته علاوة على تراكمية الصناعة المعجمية العربية وتسلسلها وتواترها وتتابعها بين أرباب اللغة وأعلام المعجميين من أساطين العلم والمعرفة.

ويوصي البحث بتقصي حياة المعجميين واللغويين العرب من الجهابذة والأفذاذ الذين صانوا اللسان العربي، وبرعوا في تأصيلات اللغة العربية عبر الممارسة والتطبيق في شتى الحقول والمعارف اللسانية وتشعباتها في مجالات الاستعمال اللغوي، ضرورة القراءة الرقمية لتراكمية المعجم العربي والكشف عن العمق التسلسلي والتتابعي وزياداته عبر جهود المعجميين العرب، وذلك باستثمار النماذج اللغوية الحاسوبية ومختلف الأوعية الرقمية، واستقراء منهج اللغويين والمعجميين في الاعتراضات والنقد وتوجيهاته وتأويلاته على مستوى اللفظ والدلالة، والكشف عن معاييرهم المتبعة في سياق المآخذ والنقد.

هوامش وإحالات المقال

- (1) عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، ط7، القاهرة 1998م، ص66.
- (2) جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم العربية، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت 1986م، ج2/ص381.
- (3) أبو هلال العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، مطبعة مصطفى الباني الحلبي، ط1، القاهرة 1986م، ص1.
- (4) أبو هلال العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص13.
- (5) محمود الطنّاحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة 1948م، ص28.
- (6) ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج9/ص43.
- (7) عبد المجيد دياب، تحقيق التراث العربي- منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة 1993م، ص167.
- (8) عبد المجيد دياب، تحقيق التراث العربي- منهجه وتطوره، ص166.
- (9) الصّاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد آل ياسين، عالم الكتب، ط1، بيروت 1994م، ج2/ص229 ومجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 2005م، ص274.
- (10) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ج318/2 وأبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 2001م، ج3/202.
- (11) إسماعيل الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت 1987م، ج3/ص617.
- (12) علي بن جعفر القطّاع، الأفعال، عالم الكتب، ط1، القاهرة 1983م، ج1/198.
- (13) الحسن الصّاغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق: محمد آل ياسين، دار الرشيد، ط1، بغداد 1981م، ج1/367 والحسن الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1970م، ج2/456.
- (14) الحسن الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية 215/2.
- (15) ابن منظور، لسان العرب 148/4.
- (16) ابن منظور، لسان العرب 132/3.
- (17) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المتخصصين، منشورات وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت 2001م، ج16/23.
- (18) أحمد رضا العاملي، معجم متن اللغة، دار ومكتبة الحياة، بيروت 1960م، ج1/570.
- (19) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج7/523.
- (20) شمس الدين السّخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، ط1، القاهرة 2003م، ج4/ص57.
- (21) الصّاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة 264/7 ومجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص607.
- (22) الحسن الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية 518/3.
- (23) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج17/ص415.
- (24) الصّاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة 189/6 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص820.
- (25) الصّاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة 189/6.
- (26) رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة 1997م، ص32 وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص135 ومحمود السّعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة 1997م، ص118.
- (27) ابن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت 1987م، ج1/46.
- (28) تميم بن مقبل العجلاني، ديوانه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، ط1، بيروت ودمشق 1995م، ص195.
- (29) الصّاغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر 436/1 والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 450/23-451.
- (30) محمد جمعة الدربي، أثر التصحيف في بناء المعجم العربي، مجلة البيان، عدد 595 فبراير 2020م، ص10.
- (31) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 32-31/3 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص232.
- (32) الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ج2/ص72.

- (33) يُنظر: ابن عبّاد، المحيط في اللغة 31/3-32.
- (34) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 4/459 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 805.
- (35) الأزهري، تهذيب اللغة ج 7/ص 265 وابن منظور، لسان العرب 9/75.
- (36) تميم بن مقبل العجلاني، ديوانه، ص 262.
- (37) الرّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 220-219/23.
- (38) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 9/70 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 1162.
- (39) الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية 6/153.
- (40) الرّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ج 33/ص 488.
- (41) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة 13/159 وعلي بن سيده المرسي، المحيط والمحكم الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 2000م، 9/68 ومحمد بن هبة الله العلوي، المجموع اللّيفي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1425م، ص 210 وابن منظور، لسان العرب 12/48 والرّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 31/283 وأحمد رضا العاملي، معجم متن اللغة 1/289.
- (42) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 1/317 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 740.
- (43) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 3/1247.
- (44) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 3/1247.
- (45) أبو زكريا النووي، تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، ط 1، دمشق 1408هـ، ص 145.
- (46) محمد الاسترآبادي، شرح شافية ابن الحاجب، حققه: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1975م، ج 2/ص 173.
- (47) محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البجلي، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق: محمود الأرناؤوط وباسين الخطيب، مكتبة السوادى، ط 1، 2003م، ص 216.
- (48) أحمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت ج 2/ص 357.
- (49) كمال الدين الدّميري، حياة الحيوان الكبرى، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت 1424هـ، ج 2/ص 111.
- (50) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 10/114 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 338.
- (51) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 10/114.
- (52) الفراهيدي، العين 8/204.
- (53) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 10/111.
- (54) الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية 2/392.
- (55) ابن منظور، لسان العرب 3/511.
- (56) يُنظر: الرّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 9/479.
- (57) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 5/191 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 567.
- (58) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 5/191.
- (59) علي بن سيده المرسي، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط 1، بيروت 1996م، ج 2/ص 101.
- (60) الصّاغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر 1/170.
- (61) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها ج 1/ص 106.
- (62) الرّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 19/387.
- (63) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 6/85 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 567.
- (64) ابن الحنبلي، سهم الألفاظ، تحقيق: حاتم الضامن (ت 1434هـ)، عالم الكتب، ط 1، بيروت 1987م، ص 26 وعلي الحنفي المعروف بمنق، خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، تحقيق: حاتم الضامن (ت 1434هـ)، عالم الكتب، ط 1، بيروت 1987م، ص 18 ونصر أبو الوفاء الحنفي، المطالع النّصري للمطابع المصنّعة في الأصول الخطيّة، تحقيق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، ط 1، القاهرة 2005م، ص 313 وأحمد فارس أفندي، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، قسطنطينية 1299هـ، ص 223.
- (65) الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية 3/413.
- (66) الرّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 16/389.
- (67) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 2/249 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 558.
- (68) الصّاغاني، العباب الزاخر 1/147 والصّاغاني، التكملة والذيل والصلة 3/388.

- (69) الرّبّيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 262-263/16.
- (70) خليل، حلبي (1985م): المولّد في العربية – دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، ص153 والصّفار، أسامة (2011م): المغرب والدخيل والألفاظ العالمية- دراسة نقدية تأليلية في تاج العروس، دار الكتبة العلمية، ط1، بيروت، ج1/ص37.
- (71) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 469/3 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص339.
- (72) الرّبّيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 492/9.
- (73) أحمد تيمور، معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامة، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، ط2، القاهرة 2002م، 31/1.
- (74) عبد النعيم حسنين، قاموس الفارسية فارسي/عربي، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت 1982م، ص76.
- (75) ابن عبّاد، المحيط في اللغة 380/6 والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص619-619.
- (76) الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة 11/4.
- (77) الرّبّيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج17/585-586.
- (78) محمد أجمل الإصلاحي، بحوث ومقالات في اللغة والأدب وتقويم النصوص، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 2007م، ص482.
- (79) الرّبّيدي، تاج العروس من جواهر القاموس 263-262/16.

فهرس المصادر والمراجع

1. ابن الحنبلي، سهم الألفاظ في وهم الألفاظ، تحقيق: حاتم الضامن (ت1434هـ)، عالم الكتب، ط1، بيروت 1987م.
2. ابن دريد الأزد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت 1987م.
3. ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
4. أبو زكريا النووي، تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، ط1، دمشق 1408هـ.
5. أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 2001م.
6. أبو هلال العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، مطبعة مصطفى الباني الحلبي، ط1، القاهرة 1986م.
7. أحمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
8. أحمد تيمور، معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامة، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، ط2، القاهرة 2002م.
9. أحمد رضا العاملي، معجم متن اللغة، دار ومكتبة الحياة، بيروت 1960م.
10. أحمد فارس أفندي، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، قسطنطينية 1299هـ.
11. إسماعيل الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت 1987م.
12. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
13. تميم بن مقبل العجلاني، ديوانه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، ط1، بيروت ودمشق 1995م.
14. جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم العربية، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت 1986م.
15. الحسن الصّاغاني، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1970م.
16. الحسن الصّاغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق: محمد آل ياسين، دار الرشيد، ط1، بغداد 1981م.
17. الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
18. خليل، حلبي (1985م): المولّد في العربية – دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية، ط2، بيروت.
19. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة 1997م.
20. شمس الدين السّخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، ط1، القاهرة 2003م.
21. الصّاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد آل ياسين، عالم الكتب، ط1، بيروت 1994م.
22. الصّفار، أسامة (2011م): المغرب والدخيل والألفاظ العالمية- دراسة نقدية تأليلية في تاج العروس، دار الكتبة العلمية، ط1، بيروت.
23. عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، ط7، القاهرة 1998م.
24. عبد المجيد دياب، تحقيق التراث العربي- منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة 1993م.
25. عبد النعيم حسنين، قاموس الفارسية فارسي/عربي، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت 1982م.
26. علي الحنفي المعروف بمنق، خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، تحقيق: حاتم الضامن (ت1434هـ)، عالم الكتب، ط1، بيروت 1987م.
27. علي بن جعفر القطّاع، الأفعال، عالم الكتب، ط1، القاهرة 1983م.

28. علي بن سيده المرسي، المحيط والمحكم الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 2000م.
29. علي بن سيده المرسي، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 1996م.
30. كمال الدين الدّميري، حياة الحيوان الكبرى، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 1424هـ.
31. مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 2005م.
32. محمد أجمل الإصلاحي، بحوث ومقالات في اللغة والأدب وتقويم النصوص، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 2007م.
33. محمد الاستريادي، شرح شافية ابن الحاجب، حققه: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1975م.
34. محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، مكتبة السوادى، ط1، 2003م.
35. محمد بن هبة الله العلوي، المجموع اللفيف، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1425م.
36. محمد جمعة الدري، أثر التصحيف في بناء المعجم العربي، مجلة البيان، عدد 595 فبراير 2020م.
37. محمد مرتضى الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المتخصصين، منشورات وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت 2001م.
38. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة 1997م.
39. محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة 1948م.
40. نصر أبو الوفاء الحنفي، المطالع النّصريّة للمطابع المصّرّة في الأصول الخطيّة، تحقيق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، ط1، القاهرة 2005م.